مجلـــة الميـــادين الاقتصـاديـــة
المجلد 05، العدد 01، 2022، الصفحات: (182/163)
P-ISSN: 2716-7615 E-ISSN: 2716-8565

مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي- طموحات كبيرة وإنجازات متواضعة

The efforts of the Algerian state to transform into a digital economy - great ambitions and modest achievements

سفيان خروبي *
جامعة علي لونيسي-البليدة، الجزائر
s.kherroubi@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: **2022/08/30** تاريخ القبول: **2022/10/27** تاريخ النشر: **2022/12/31**

مستخلص:
تكشف هذه الدراسة واقع التوجه الرقمي في الجزائر من خلال الجهود المبذولة لتحقيق انتقال سليم وانطلاقا من إشكالية مفاهيمية نحاول من خلالها التأصيل النظري لمفهوم الاقتصاد الرقمي والتحديات التي تواجهه مما أسفر على الدولة الجزائرية بذل الجهود المنوط بها وما يجب تحقيقة، وعليه نهدف إلى معرفة مدى إعطاء الأهمية للتوجه الرقمي في رؤى الحكومة الجزائرية وخلصت الدراسة أن الجزائر تبذل جهود معتبرة وحققت تقدم حسن في إطار التحديات التي تواجهها، بالتالي عليها تحسين رؤيتها اتجاه الانتقال للاقتصاد الرقمي من خلال وضع إستراتيجيات بعيدة المدى وتحيين القوانين اللازمة لذلك مع تعزيز بنيتها التحتية.

كلمات مفتاحية: اقتصاد رقمي؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ بنية تحتية؛ دولة جزائرية.

Abstract:
This study reveals the reality of the digital orientation in Algeria through the efforts made to achieve a sound transition, and based on a conceptual problem, through which we try to theoretically root the concept of the digital economy and the challenges it faces, which resulted in the Algerian state making the efforts entrusted to it and what It must be achieved, and accordingly we aim to know the extent to which importance is given to the digital orientation in the visions of the Algerian government. Long-term strategies and updating the necessary laws while strengthening its infrastructure.

Keywords: digital economy; information and communication technology; infrastructure; Algerian state.

JEL Classification Codes : O33; O38; M15.

* المؤلف المراسل.

مقدمة

تشهد دول العالم توجه سريع للنماذج الاقتصادية والاجتماعية نظرا لتأثير التكنولوجيا الحديثة على مختلف القطاعات والأنشطة فالدول المتقدمة تشهد نموا نشطا بفضل الأولوية الممنوحة لتكنولوجيا المعلومات الاتصال التي تعتبر مصدرا أساسيا لخلق الثروات وتحسين القدرة التنافسية، بالتالي فإن المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال شكلتا عنصرا فعالا في إنشاء اقتصاد جديد الذي يدعى بالاقتصاد الرقمي، وعليه فإن الجزائر وفي ظل الانفتاح الذي عرفه قطاع الاتصالات، سعت جاهدة إلى التأقلم والتكيف مع هذه المستجدات والتوجهات التي عرفها الاقتصاد العالمي الرقمي، وهي مجبرة على رسم سياسات واستراتيجيات واضحة لتأهيلها واندماجها في الحركية الاقتصادية الجديدة التي تسير وفق مبدأ التنافسية وغزو الأسواق العالمية، فالحاجة للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي يتطلب تغيرات دينامكية مع توافر شروط ملائمة في جميع النواحي وتطويرها بغرض خلق تغيرات ايجابية تهدف إلى تفعيل سبل تحقيق انتقال سليم إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مما ينتج بيئة رقمية سهلة الممارسة، إذا ما تم بناء حكومة الكترونية جزائرية ناجحة.

لمواكبة التطورات الحاصلة أخذ قطاع الاتصالات في الجزائر حيزا كبيرا من الاهتمام حيث أعلنت الدولة الجزائرية سنة 2000 عن خطة لإعادة هيكلة القطاع وتحديثهو فتحه أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، ولم تستثنى الخطة أي مجال من الهاتف النقال إلى الثابت وصولا إلى الأنترنت والاتصالات الفضائية، وذلك لأجل تحسين البيئة الرقمية وتطوير المعاملات الالكترونية، وكذا تفعيل التوجه نحو الحكومة الالكترونية ونحو التوجه للاقتصاد الرقمي. وفي خضم هذه الأفكار تنبع الإشكالية المصاغة على النحو التالي

ما هي الانجازات المحققة خلال الفترة (2010-2021) لانتقال الجزائر نحو الاقتصاد الرقمي؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الاقتصاد الرقمي؟
- ما هي تحديات التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟
- ما هي الانجازات المحققة للتوجه إلى الحكومة الالكترونية؟
- ماهي مؤشرات التوجه للاقتصاد الرقمي في الجزائر ومامدى أهميته في رؤى الحكومة الالكترونية ؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه محاولة أكاديمية لإلقاء الضوء على موضوع الاقتصاد الرقمي وأهميته المتزايدة باعتباره عاملا مؤثرا في التقدم السريع لاقتصاديات الدول، كما تنبع أهميته في البنية التحتية للانترنت والاتصالات التي أصبحت الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي والتي أولت لها الدولة الجزائرية الأهمية من خلال برامجها وانجازاتها.

أهداف البحث : يهدف البحث إلى تحقيق حزمة متكاملة من الأهداف أساسها دعم التوجه المستقبلي للاقتصاد الرقمي وحثها لبذل المزيد من الجهود إزاء مساعيها الرامية إلى رقمنة الاقتصاد وعلى العموم يمكن اختصار الأهداف فيما يلي:

- معرفة الاقتصاد الرقمي وأهم مميزاته ؛
- معرفة العراقيل التي توجه دون التوجه إلى الاقتصاد الرقمي؛
- التدابير المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لتسهيل الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي؛
- التعرف على مدى إعطاء الأهمية للتوجه الرقمي في رؤى الحكومة الجزائرية.

منهجية البحث: اتبع البحث الأسلوب الوصفي من أجل وصف الظاهرة محل الدراسة، حيث تم استخدام مختلف المراجع المكتبية من كتب، مقالات، مداخلات علمية، قوانين...، والأسلوب التحليلي لتحليل مختلف المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالتوجه إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

1. مفهوم الاقتصاد الرقمي:

1-1 تعريف الاقتصاد الرقمي:

يعتبر الاقتصاد الرقمي من مصطلحات الاقتصادية التي ظهرت مؤخرا وكان لها الكثير من الاهتمام من قبل العديد من الباحثين، نظرا لأهميته في تطور وتقدم العديد من بلدان التي بادرت إلى تطبيقه.

يعرف الاقتصاد الرقمي على "انه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال." (الكافي، 2016، صفحة 273).

إلا أن التسمية السابقة تطورت نتيجة تطور التكنولوجيا والمفاهيم لتصبح تدعى "اقتصاد المعلومات" الذي جاء على يد عالم الاقتصاد Boirtt الذي يعرفه بأنه الاقتصاد الذي تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن قوة العمل العاملة في كل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ويكون ذلك بالنسبة للدول المتقدمة وتختلف نسبته بالنسبة للدول الأقل تقدما (عليان، 2010، الصفحات 196-197).

أما تعريفي للاقتصاد الرقمي هو اقتصاد مرتبط بمجتمع المعلومات الذي يمثل فيه تطور المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد، بشرط تطبيقها وانتشارها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية...الخ.

1-2 خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات وهذا يسمح ببناء الحكومة الالكترونية، المؤسسة الالكترونية،البنوك الالكترونية والإدارة الالكترونية، ومن أهم خصائص الاقتصاد الرقمي ما يلي: (بطاهر، 2019، صفحة 147)

- يسمح الاقتصاد الرقمي باستخدام التقنية الملائمة لخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان، مثل التجارة الالكترونية التي توفر الكثير من المزايا، منها تخفيض التكلفة، رفع الكفاءة والسرعة في انجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم. ونتيجة لذلك ينصب التركيز أولا على تطوير الأسواق والشراكة والتحالف الاستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز على تطوير المنتجات؛

- يعتمد نجاح ونم والاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفير البنية التحتية في الاقتصاد، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان؛

- يتميز الاقتصاد الرقمي بإنشاء المعلومة مما يجعل تكنولوجيا المعلومات لها دورا أساسي في زيادة معدلات النم والاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الانترنت على أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل؛

- يمكن الاقتصاد الرقمي من التحكم في المعلومات والاستخدام الفعال لها وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي أداء إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكتر كفاءة وتأثير.

- يعتبر اقتصاد يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية والقيود الجمركية وغير الجمركية.

2. تحديات التوجه نحول الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

إن التوجه نحو الاقتصاد الرقمي يتطلب وجود بيئة ملائمة يتم من خلالها نشر المعلومات والمعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة فالدخول في هذا الاقتصاد يقتضي توجيه اهتمام مركز للبحث عن سبل تطوير وتنمية البيئة الرقمية في الجزائر، والوقوف على المعوقات التي تقف أمامها ومختلف التحديات التي تواجه تطور التجارة الالكترونية، والمصاعب المتعلقة بتأمين عمليات الشراء والدفع الالكتروني بالإضافة إلى العيوب التي تشمل البنية التحتية للأنترنت، بالتالي هناك عوامل متعددة أدت إلى تأخر اندماج الجزائر في الاقتصاد الرقمي، ونجمل بعضها في النقاط التالية: (لحمر و طهرات، 2018، صفحة 43)

- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري واعتماده على الريع البترولي؛

- انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الانترنت، وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني؛

- تخوف المسؤولين من كل ما يرتبط بالرقمنة وحوسبة جميع الملفات مما يحد من عمليات الفساد والتزوير، بالتالي هناك تخوف لبعض المسؤولين لكل ما هو رقمي بسبب التكوين القاعدي الذي تلقوه، زد على ذلك التوجه نحو الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى زوال العديد من المناصب والوظائف في الإدارة العمومية؛

- ضعف البنية التحتية التي تسمح بإرساء معالم ثابتة وذات جودة مما يجعل الإدارات تتخوف من اقتحام هذا المجال خاصة أن الدولة لم تقدم أي ضمانات للتعويض في حالة التعرض لأي من التهديدات الالكترونية خاصة المرتبطة بالدفع الالكتروني والمعاملات التجارية الالكترونية؛

- انعدام القواعد القانونية التي تنظم المعاملات الالكترونية التي تتلاءم مع متطلبات الثورة الرقمية؛

- الفجوة الرقمية وضعف إمكانيات المعلوماتية والاتصال محليا؛

- غياب الاتصال والتحسيس والتوعية بأهمية المعاملات الالكترونية.

إن العوائق الأساسية التي تؤثر سلبا على الجاهزية الرقمية ودرجة تقدمها أ وتراجعها في أي دولة تعود إلى ضعف دور الحكومة وانتشار الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم ثقة المستهلكين، وعدم وجود حوافز تشجيعية وقوانين لحماية الملكية، بالإضافة إلى العيوب التي تشمل وسائل السداد الالكترونية غير كافية وضعف الأمن الإلكتروني، وعدم انتشار ثقافة استخدام بطاقات الائتمان مثل البطاقة الذهبية والدفع من خلالها، وكذلك قلة عدد مستخدمي الانترنت التي لها أهمية بالغة في تنمية التعاملات الالكترونية.

3. انجازات التوجه نحو الحكومة الالكترونية:

إن التطورات التي عرفتها الجزائر في إرساء معالم الاقتصاد الرقمي بالتركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال لم تكن كمحرك للتفاعل مع الاقتصاد الوطني، وفي الحقيقة فإن الاقتصاد الجزائري قد تابع نموه من خلال إرهاق موارده الطبيعية الكبيرة بدون أن يشكل التطور التقني عامل محدد في إستراتيجية التنمية، إن واقع الحال يشير إلى أن الجزائر تخلفت كثيرا في المجالات الرقمية، وحتى وإن كان لا يمكن إهمال الجهود المبذولة من خلال تفعيل وسائل الدفع الالكتروني في النظام المالي والمصرفي، ومشروع مدينة سيدي عبد الله كقطب متخصص لتوفير بيئة عمل مناسبة وكذا من تجسيد بعض عمليات الدفع الالكترونية التي سنتطرق لها وزد على ذلك بعض التحسينات الخاصة بالخدمات العمومية إلا أن ذلك غير كافي لبناء اقتصاد رقمي، وعليه سنعرض ما تم إنجازه للتوجه نحو الحكومة الالكترونية.

3 -1 رقمنة الخدمات العمومية:

اتخذت وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة عدة إجراءات في إطار سياستها المتعلقة بالتوجه الرقمي لتشمل ما يلي:

3 -1 -1 استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

بهدف تمكين المواطن من الحصول على وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية ودون التقيد ببلدية مقر الميلاد أ والإقامة إلى جانب توفير أرضية إلكترونية للمعطيات كأداة ربط بين مختلف المؤسسات والهيئات، لذا تم استحداث سجل وطني آلي للحالة المدنية سنة 2014 الذي يربط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية،كما يربط هذا السجل الوطني الآلي بالمؤسسات العمومية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2014).

3 -1 -2 جواز السفر البيومتري:

هي وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا، وتحتوي على صورة رقمية وشريحة الكترونية مطابقة للمعايير الدولية للطيران المدني، حيث أفاد وزير الداخلية بأنه تم منذ انطلاق عملية رقمنة الوثائق الإدارية إنجاز وتسليم "14 مليون و720 ألف" جواز سفر بيومتري إلى غاية أكتوبر 2019، وهو العدد الذي "سيضاف له مليوني جواز سفر جديد" من هذا النوع خلال سنة 2020. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019).

3 -1 -3 بطاقة التعريف البيومترية:

تعد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وثيقة مؤمنة تماما وذات شكل أكثر مرونة طبقا لآخر التطورات التكنولوجية تحتوي على شريحة الكترونية وصورة رقمية تضمن للمواطنين الإتمام السريع لمختلف الإجراءات اليومية، تم خلال سنة 2019 إنجاز وتسليم "16 مليون و800 ألف" بطاقة تعريف وطنية بيومترية، وهو العدد الذي "سيرتفع إلى أكثر من 21 مليون بطاقة" سنة 2020 وفي الإطار نفسه، سيتم خلال 2020 السهر على تطوير تطبيقات استخدام بطاقة التعريف الوطنية البيومترية حتى تشمل كل الخدمات الالكترونية المقدمة للمواطنين من طرف كافة القطاعات (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019).

3 -2 إنشاء حظائر تكنولوجية وحاضنات تقنية :

ذلك في إطار مرافقة الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع وما إلى ذلك بهدف تعزيز صناعة المحتوى المحلية، يوضح عدد الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع الابتكارية المحتضنة التقدم الذي أحرزته الجزائر في الصناعة الرقمية بشكل عام والمحتوى الرقمي بشكل خاص،علاوة على ذلك، يندرج قانون التجارة الإلكترونية الصادر في ماي و2018 لوضع القواعد العامة للتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات، ضمن السياسة الوطنية لبناء مجتمع المعلومات بغية الترويج للخدمات الموجهة للمواطنين عبر الإنترنت لتسهيل وصولهم إلى السلع والخدمات عن بعد، من بين أهداف أخرى.

3 -3 رقمنة قطاع التربية:

رقمنة قطاع التربية من خلال إعطاء رقم تعريفي لكل موظف وأستاذ وتلميذ لتمكين الأولياء من أجل الاطلاع على نتائج أبنائهم وكذا سلوكياتهم عن بعد دون التنقل إلى المؤسسات التي يدرسون فيها حيث

فتحت وزارة التربية والتعليم الوطنية منذ سنة 2015 رابط الكتروني خاص لرقمنة القطاع من خلال الموقع التالي https://amatti.education.gov.dz وهدف هذه الشبكة هو التحكم في تسيير شؤون التربية الوطنية ورقمنة قطاع التربية والتي تمكن مستخدميها من تسجيل الدخول من خلال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاص بهم، كما للموقع أهمية كبيرة في عمليات الترقية والتأهيل والتوظيف عن طريق مواقع الويب الخاصة بالقطاع ومتابعة الهياكل والسكنات الوظيفية والإحصاء الشامل، بالإضافة إلى إنشاء دفتر مراسلة الكتروني خاص بكل تلميذ. (وزارة التربية الوطنية، 2020).

3 -4 رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

يكمن الإطار السياسي لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أساسا في "إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013" فيما يخص الإطار المؤسساتي، تتقاسم الإدارة المركزية والمؤسسات تحت الوصاية الصلاحيات في مجال الرقمنة،كما تساهم مجموعة من المؤسسات التابعة لقطاع التعليم العالي في مجال الرقمنة (أحميداتوا، 2020)، وفي هذا المنحى حدد المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتعليم العالي لسنة 2020 عدة أنظمة لدعم التوجه الرقمي والمتمثلة في: (عواطف و أمال، 2021، صفحة 434)

- رقمنة التسجيلات الجامعية: خصصت الوزارة مواقع موحدة لجميع الطلبة الناجحين الجدد في البكالوريا وتخصيص الأرضية الوطنية الرقمية "progres" لتسجيل الطلبة المتحصلين على شهادة الليسانس والماستر بالإضافة لاستقبال طلبات الترشح لمسابقة الدكتوراه؛
- رقمنة المكتبات الجامعية: تم تأهيل المكتبات الجامعية من خلال التحويل الرقمي لمجموعاتها لتحقيق الاستغلال الأمثل لمخزونها الوثائقي سواء من داخل المكتبة المعنية أ وعن بعد والنفاذ إلى الموارد الوثائقية؛
- رقمنة النظام الوطني للتوثيق SNDL الذي يتيح للباحثين على مستوى الجامعات الجزائرية الاطلاع على قاعدة معلومات رقمية معتبرة من مختلف الكتب والأطاريح والمجلات العلمية، كما تم إنشاء عدة بوابات إلكترونية مثل ASJP وPNST ؛
- رقمنة الإنتاج البيداغوجي حيث تم تجديد المحتوى البيداغوجي ورقمنته من خلال وضع الدروس الرقمية على الخط لفائدة الطلبة مما يسهل عملية التعلم عن بعد.

كما نشير إلى أن التعليم عن بعد في الجزائر صعب التحقق حاليا، إذ ليس جميع الطلبة يمتلكون أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية، إضافة إلى ضعف تدفق الأنترنت، بالإضافة إلى عدم تكوين بعض الأساتذة الجامعيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال مما يؤثر على عملية التعليم عن بعد.

والجدير بالذكر أن الجزائر في مؤشر التعليم العالي تحتل المرتبة 37 وهي الثانية عربيا بعد قطر وفق مؤشر المعرفة العالمي لسنة2020 (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020، صفحة 20).

3 -5 إنشاء التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات:

أسس المتعاملون والمهنيون في قطاع التكنولوجيات الحديثة التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات (GAAN)، لدعم تطوير الاقتصاد الرقمي في الجزائر وتوحيد الفاعلين في مجال الرقمنة. وقد صرح رئيس التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات بشير تاج الدين: "إن بلدنا بحاجة إلى مواكبة التكنولوجيا، بالتركيز على خياراتهو توجهاته الإستراتيجية لمواجهة الإشكاليات المحلية، التي تعيق تطور القطاع. لذلك، من الطبيعي أن تقوم هذه الجهات الفاعلة بتحقيق قفزة نوعية ضرورية لإنشاء قاعدة تكنولوجية صلبة وشاملة"،ويهدف التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات، بدعم من مختلف الفاعلين الرقميين الجزائريين، إلى الربط بين قطاع الفاعلين في مجال الرقميات ومسئولي القطاع، الذي يمكن أن يلعب دورا هاما في تطوره، ويعتبر التجمع حسب القائمين عليه، وسيلة إضافية لتسريع وتيرة التوجه الرقمي وتحرير الطاقات والمبادرات، مما يسفر عن نشوء أفكار جديدة خارقة في مجال الرقميات في الجزائر وكيفية ترويجها على الصعيد الدولي وتحديد الأنشطة التجارية التي تزود بأجهزة الدفع الالكتروني (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)

3 -6 عصرنة الأنظمة المالية:

تم إنشاء نظام معلوماتي ممركز للمالية العمومية يخص أساسا إدارة الضرائب، إدارة الميزانية وإدارة المحاسبة، مع تعميم وسائل الدفع الالكتروني وتطوير الأنظمة المعلوماتية للبنوك وشركات التأمين، زيادة على عصرنة جهاز الجمارك، حيث تم ربط البنوك بقاعدة البيانات للمديرية العامة للجمارك بغرض تبادل المعلومات بصفة آنية والتأكد من نجاعتها، إضافة إلى قاعدة بيانات الإدارة الجبائية وبهذا تم فتح المجال للملزمين بالضريبة بالقيام بتصريحاتهم الجبائية الكترونيا في انتظار الاستفادة قريبا من الدفع عن بعد في إطار عملية نموذجية من المقرر أن تعمم عبر كافة مراكز الضرائب مستقبلا،كما يمكنهم تصفح البوابة الالكترونية بأنفسهم عبر الموقع www.jibayatic.dz وأخذ موعد وملئ استمارة انضمام واستعادة كلمة السر على مستوى مركز الضرائب للقيام بعملية تصريح جبائي عن بعد من المنزل طبع إشعار بالدفع، كما ستسمح بوابة التصريح عن بعد بتسهيل العلاقات بين الإدارة الجبائية والخاضعين للضريبة إذ يكمن تصفحه على مدار 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع مع تفادي عناء التنقل وإعلام الملزمين بالضرائب بتواريخ الدفع المحينة. (بوعكاز و ضيف، 2019، الصفحات 137-138).

3 -7 السجل التجاري الالكتروني:

لجأت السلطة المختصة بموجب المرسوم التنفيذي 18-112 إلى ضرورة مسك السجل التجاري الإلكتروني بالنسبة للتجار غير الحائزين عليه، على أن يكون السجل التجاري العادي غير صالح بعد أفريل 2019حيث يتمثل الهدف من هذا الإجراء في عصرنة قطاع التجارة حيث يسمح المرسوم المشار إليه، بتأكيد استخدام نموذج السجل التجاري الالكتروني من خلال إدراج رمز الكتروني يسمح بتأمين الوثيقة وضمان إثبات

أن الوثيقة أصلية، والمراقبة عن بعد للمعطيات المتعلقة بالمؤسسة، كما يهدف إلى تأمين السجل التجاري من التزوير والتلاعبات، والسماح لكل شخص الحصول على المعلومات المحينة من المركز الوطني للسجل التجاري المتعلقة بوضعية التاجر. كما أكد وزير التجارة على إجبارية رقمنة السجل التجاري في سنة 2020. (يلس و علال، 2019/02/26)

3 -8 تحسين خدمات البريد:

متابعة لديناميكية التطور وتأكيدا للقفزة النوعية التي حققها خلال السنوات الماضية في مجال البريد السريع، قفز متعامل" البريد السريع" ، وهو فرع من فروع مؤسسة بريد الجزائر"من المرتبة 41 سنة 2019 إلى المرتبة 16 عالميا سنة 2020 حسب تقرير الاتحاد البريدي العالمي،مما خوله لتبوأ مقدمة التصنيف في إفريقيا والوطن العربي مما يدل على وجود إمكانية التقدم رغم كل التحديات التي يواجهها القطاع (وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، 2021)، كما أطلقت مؤسسة بريد الجزائر خدمة "بريدPAY " في شهر أوت 2020 وهي خدمة تعمل على رمز الاستجابة السريعة (QR Quick Response) التي تمكن زبائن بريد الجزائر من خلال استعمال "بريد موب" من دفع كل مستحقات مشترياتهم عن طريق تحويل الأموال من حساب الزبون إلى حساب التاجر (Algérie poste، 2022)

وفي ذات السياق تم فتح عدة خدمات أخرى تتمثل فيما يلي:

3 -8-1 بطاقة" الذهبية هي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV (يوروباد-ماستركارد-فيزا)، تحمل الرسم البياني لبريد الجزائر ويمكن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها كعملية سحب الأموال، العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية، وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الإلكتروني،تم إطلاق في سنة 2020 خدمة إنتاج وتوزيع البطاقات الذهبية (خدمة) PREMIUM، خلال أجل مخفض يقدر بـ 20 يوم، وتسمح بطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" بإجراء عدت معاملات في كل أرجاء القطر الجزائري نجد منها على سبيل الذكر لا للحصر: (بريد الجزائر، 2021)

- استعمالها عبر الشبابيك البنكية الآلية مما يسمح سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية وتحويل ودفع الأموال وكذا تسديد الفواتير وتعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال.
- يمكن استعمالها عبر نهائيات الدفع الإلكتروني بالمتاجر التي تمكن من دفع وتسديد قيمة المشتريات و /أ والخدمات.
- تقدم أيضا خدمة استعمالها عبر مواقع التجارة الإلكترونية دفع وتسديد قيمة المشتريات و /أ والخدمات وتسديد الفواتير.

3 -**8-2 إطلاق خدمات جديدة مبتكرة ذات قيمة مضافة**: خلال سنة 2020 تم إطلاق خدمات مبتكرة ذات قيمة مضافة تتمثل فيما يلي (وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، 2021):

- دخول قابلية التشغيل البيني للمنصات النقدية التابعة للشبكات البريدية والبنكية، حيز التنفيذ، مما يسمح للمواطنين الحاملين لبطاقات الذهبية وبطاقات الدفع البنكية بإجراء عمليات السحب أ والتحويل عبر موزعات مكاتب البريد والبنوك؛

- إطلاق خدمة"Wimpay-BNA" هي خدمة موجهة للخواص والمهنيين والمؤسسات، وهي توفر عدة خدمات منها: إجراء عمليات الدفع من خلال الرمز QR، طلب الأموال من مستخدم آخر لخدمة Wimpay-BNA، مشاركة فواتير ودفعها، تسيير الميزانية، الاطلاع على الرصيد، الاطلاع على كشف العمليات المنجزة، وسجل BNA 1400 مشترك في هذه الخدمة سنة 2021 مع تسجيل 800 معاملة لتحويل الأموال ودفع المستحقات (Banque Nationale d'Algérie, 2022)

- إطلاق خدمة السحب بدون بطاقة (Cardless) والتي تسمح لزبائن بريد الجزائر الحاملين لبطاقة الذهبية، إجراء عمليات سحب الأموال عبر جميع شبابيك الدفع دون استخدام بطاقة السحب، حيث سجلت هذه الخدمة 54327 عملية بمبلغ يقدر بـ 580526000 دينار جزائري في سنة 2020.

تقييم البيئة الرقمية في الجزائر وفق المؤشرات الدولية للاقتصاد الرقمي:

يتطلب معرف وضعية الاقتصاد الرقمي في الجزائر إلى الكشف عن البنية التحتية لها المشكلة في مجملها بيئة رقمية، التي سنركز فيها على أهم مؤشراتها ألا وهي كثافة الاتصال، الأنترنت، الدفع الإلكتروني، الحكومة الإلكترونية، ومؤشر يوضح مدى أهمية التوجه الرقمي في الرؤى الحكومية، مؤشر الأنترنت الشامل.

4-1 مؤشر الكثافة الاتصالية:

إن أهم الدلائل على زيادة توجه أي مجتمع نحو الاقتصاد الرقمي هو توفر شبكات الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة، سواء كانت تخص الأفراد أ والشركات.

الجدول رقم(1): تطور الكثافة الاتصالية بين سنة 2010 و2020

المؤشر	2010	2020	نسبة النم و %(2010-2020)
عدد مشتركي الهاتف الثابت	2 922 731	4 709 374	61.13
عدد مشتركي الهاتف النقال	32 781 257	44 411 730	35.47
نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة %	44	57	29.54
عدد الاشتراكات السكنية	2 554 690	4 272 004	67.22
عدد الاشتراكات المهنية	575 517	437 370	24.00-

المصدر: (وزارة البريد و الاتصال السلكية و اللاسلكية، 2020)

يتجه تطور الهاتف الثابت في الجزائر نحو الاستقرار، وهي ظاهرة تمت ملاحظتها في العالم بأسره تقريبا بحيث يعرف عدد مشتركي الهاتف الثابت ارتفاع طفيف من سنة إلى أخرى، نتيجة زيادة النمو، عكس الهاتف

النقال الذي يلقى رواج كبير نتيجة أفضليتهو مميزاته المتعددة من اتصال سمعي بصري، إلا أن نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة ارتفعت بنسبة ضئيلة حولي 30%.

2-4 مؤشرات البنية التحتية للانترنت بالجزائر:

لتبسيط تطور الأنترنت بالجزائر وعرض الطاقة المتاحة مع قيمة الاستخدام نقدم ما يلي

الجدول رقم (2): نسبة تطور اشتراكات الأنترنت وبنيتها التحتية

المؤشر	2010	2020	نسبة تطور % (2010-2020)
عدد مشتركي الأنترنت الثابت	1 152 743	3 675 926	2.18
عدد مشتركي الأنترنت النقال	310 240	36 967 783	118.15
طول شبكة الألياف البصرية (كلم)	46 231	181 202	6.3
عرض النطاق الدولي (ميغابايت/ثانية)	104 488	16 343 120	155.41

المصدر: (وزارة البريد و الاتصال السلكية و اللاسلكية، 2020)

سعت الدولة الجزائرية إلى ترقية البنية التحتية وتحسين خدماتها مما جعلها تستثمر في دعم شبكة الألياف البصرية وخاصة زيادة عرض النطاق الدولي الذي زاد بنسبة كبيرة جدا 155% وهذا يدل على توفر الموارد المالية ولكن هل فعلا هناك استغلال الكامل لعرض النطاق الدولي، وفي ذات السياق كشف وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عن تسجيل نتائج مشجعة في شق تحسين ولوج المواطنين إلى الانترنت بشقيها الثابت والنقال اعتبارا من تاريخ دخول الكابل البحري أورفال أرفال حيز الخدمة الذي ارتفع عرض نطاقه في التردد الدولي من 1.7 تيرا إلى 2.8 تيرا من جانفي 2020 إلى مارس 2021 وهو ما ضاعف سعة تدفق الانترنت (وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، 2021).

3-4 مؤشر كثافة الانترنت:

لرؤية شاملة ودقيقة لوضعية مواكبة الجزائر للانترنت كأحد أهم مكونات الاقتصاد الرقمي نعرض الجدول التالي الذي يوضح مختلف الفروقات بين الجزائر وبعض الدول العربية المجاورة مع عقد مقارنة مع معدل الأنترنت في قارة إفريقيا ككل.

الجدول رقم(3): وضعية ولوج الجزائر في الانترنت بالمقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا

المنطقة	عدد السكان 2022	عدد مستخدمي الانترنت حتى 2000/09/31	عدد مستخدمي الانترنت حتى 2021/12/31	نسبة النفاذ إلى الأنترنت	معدل تطور الأنترنت ما بين (2000-2021)
الجزائر	45,150,879	50,000	37,836,425	57.8	50.756
مصر	105,530,371	450,000	54,741,493	51.9	12,064
تونس	11,935,766	100,000	8,170,000	68.4	8,070
المغرب	37,344,795	100,000	25,589,581	68.5	25,489
إفريقيا	1,373,486,514	4,514,400	634,863,323	46.2	13,963

Source: (ITU, 2022)

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن نسبة النفاذ إلى الانترنت في الجزائر 57% وهي نسبة نفاذ معتبرة مقارنة بإفريقيا ككل البالغ نسبتها 46.2% إلا أنها متأخرة عن البلدان الشقيقة كتونس والمغرب، نفسر ذلك أولا لفارق عدد السكان الذي نجده في تونس يقارب 12 مليون نسمة في 2021 لذا يسهل نشر نطاق الانترنت مقارنة بعدد السكان بالجزائر، أما السبب الثاني في التقدم هذه الدول على الجزائر في الانترنت هو راجع لنتيجة انتباه هذه الدول إلى أهمية النهوض بالأنترنت واستغلال خدماتها بالإضافة إلى توفير بيئة تمكينية جيدة في مجال الرقمنة مقارنة بالجزائر التي نجدها في المرتبة 114 في إحصاء 138 دولة سنة 2020 حسب تقرير المعرفة العالمي (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020، صفحة 24)، بالإضافة إلى تدنيها المراتب الأخيرة في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال إذ نجدها في المرتبة 106 بقوة مؤشر 37.5 الذي يعتبر أدنى من المتوسط العالمي المقدر بـ 53.8 (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020، صفحة 12).

4-4 مؤشر الدفع الإلكتروني:

حسب إحصائيات تجمع النقد الدولي منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الانترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر موزعة وفقًا للجدول التالي:

الجدول رقم (4): نشاط الدفع على الأنترنت

السنة	بيع البضائع	خدمات	خدمة إدارية	كهرباء /ماء	تأمين	نقل	هاتف / اتصالات	العدد الإجمالي للمعاملات
2016	0	0	0	391	51	388	6 536	7 366
2017	0	0	0	12 414	2 467	5 677	87 286	107 844
2018	0	0	1 455	29 722	6 439	871	138 495	176 982
2019	0	5 056	2 432	38 806	8 342	6 292	141 552	202 480
2020	235	213 175	68 395	85 676	4 845	11 350	4 210 284	4 593 960
2021	6033	223925	33169	59245	3024	25989	3900487	4251872

المصدر: (تجمع النقد الآلي، 2021)

نشير إلى أنه تم فتح هذه الخدمات في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين، النقل الجوي وبعض الإدارات)، وإلى غاية سبتمبر 2021 يوجد 105 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البنكي، ما نتج عنه حوالي 340 9 504معاملة.

نلاحظ من خلال الجدول أن كل المعاملات ارتفعت بشكل معتبر وذلك راجع في الحقيقة إلى سببين أولها هو انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي في 2020 بهدف تحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية /الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020، بالتالي اشتملت الإحصائيات المنشورة من 2020 فصاعدا نشاط الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية مما أدى لارتفاع

المعاملات. أما السبب الثاني راجع إلى تدابير الحجر المنزلي وغلق بعض المحلات نتيجة انتشار وباء COVID 19 مما اضطر المتعاملين إلى استخدام تقنيات التكنولوجيا الرقمية لتسوية مختلف التزاماتهم المالية، كما نشير إلى أن إحصائيات سنة 2021 هي حوصلة من جانفي إلى جويلية من نفس السنة.

4-5 مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة:

عملت الإسكوا على توفير أداة لقياس نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية وتسليط الضوء على واضعي السياسات وصانعي القرار في المنطقة العربية، بما فيهم الجزائر، ويقصد بالنضج وفقا لمؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة أن تكون الخدمة مرقمنة بكافة مراحلها ومرفقة بحملات التسويق والتوعية حول استخدامها، وأن يستخدمها الأفراد والأعمال جيدا، ويعتمد المؤشر في تحليله على ثلاث ركائز أساسية تتفرع إلى 24 صنف لقياس أداء كل ركيزة، لذا سنعرض هذه الركائز الثلاث.

بلغت الجزائر في قيمة مؤشر نضوج الخدمات للحكومية الالكترونية والنقالة نسبة 34.7% لتحتل بذلك المرتبة الثامنة إقليميا سنة 2021، بالتالي كانت الركيزة الأساسية الأولى بنسبة 31.47% الخاصة بتوفر الخدمة ـ وتطورها، أما الركيزة الثانية الخاصة باستخدام الخدمة ورضا المستخدم حيالها بـ 36.05%، أما الركيزة الثالثة الخاصة بالوصول إلى الجمهور بلغت 38.42% في سنة 2021، كما قدم التقرير الخاص بمؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة جملة من التوصيات من أهمها إتاحة الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني مع رقمنة كافة مراحلها والعمل على توفير التطبيقات بشكل كافي. (الأمم المتحدة الاسكوا، 2021).

4-6 مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (E.gov. Development Index):

هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط أجهزتها الحكومية ببعض مما يمكن من تقديم عدة خدمات في إطار تكاملي متجاوزة عامل التواصل المكاني والزماني مع تحقيق الجودة والسرية والأمن المعلوماتي، وينتج إزاء ذلك استفادة من معطيات التأثير المتبادل. (إيفانز، 2007، صفحة 45)، لمعرفة نتائج الجزائر في هذا المؤشر نعرض الجدول التالي

الجدول رقم(5): ترتيب الجزائر حسب مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (2010-2020)

السنوات / الدول	2010	2012	2014	2016	2018	2020
تونس	66	103	75	72	80	91
الجزائر	131	132	136	150	130	120
المغرب	126	120	82	85	110	106

Source : (United Nations, 2021)

يعد مؤشر الحكومة الإلكترونية EGDI مقياسًا مركبًا لثلاثة أبعاد مهمة للحكومة الإلكترونية وهي: توفير الخدمات عبر الإنترنت، والاتصال عن بعد، والقدرات البشرية، ونشير إلى أن عدد الدول الواردة في التقرير السابق للأمم المتحدة هو 193 دولة، بالتالي نلاحظ أن الجزائر من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020 لم ترتقي في ترتيبها بشكل كبير كذا تذليلها المراتب الأخيرة حتى بين الدول المجاورة، وتظهر المقارنة حسب الرتب لكل من تونس والمغرب أنها أفضل بكثير من الجزائر في تنمية الحكومة الالكترونية، هذا ما يدل على ايرادتهما السياسة ونجاعة خطط تطوير الحكومة الالكترونية عكس الجزائر، وعليه فشلت الجزائر في نشر التكنولوجيا كما هو مصرح به في تقرير المعرفة العالمي الذي سجلت فيه المرتبة 103 بقوة مؤشر ضعيف يقدر بـ 37.4 كما نظيف أن السبب راجع أيضا إلى عدم استيعاب المؤسسات الجزائرية للتكنولوجيا الحديثة إذ نجد مرتبتها 119 بقوة مؤشر 25.2 زيادة على ذلك فإن الجزائر لا تنفق سوى 0.6% من إنتاجها المحلي الإجمالي على برمجيات الكمبيوتر مما جعلها تتذلل الرتبة 119 عالميا سنة 2020 (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2020، الصفحات 21-26).

4-7 مؤشر مدى أهمية التوجه الرقمي في الرؤى الحكومية:

هو مؤشر حديث صادر عن صندوق النقد العربي لعام 2021 وتتراوح قيمته ما بين الواحد 1 لأقل قيمة و7 لأعلى قيمة، وهو يهتم بانسجام والتفاعل الموجود مع المتعاملين أفراداً أ وشركات من بين أهم محددات التمكين الرقمي في المجتمع، كذا يركز على مدى وضع الحكومات لاستراتيجيات التوجه الرقمي التي تسعى إلى تأطير رؤى وطنية وتبني سياسات عبر مدى زمني محدد يساعد على التوجه الرقمي، فيما يلي الشكل الموضح لمدى أهمية التوجه الرقمي في الرؤى الحكومة الجزائرية، يتضح من خلال الشكل 1 أن الإمارات تتصدر الدول العربية في مؤشر مدى أهمية التوجه الرقمي في الرؤى الحكومية مسجلة نحو 6.1 نقطة، تليها قطر بنحو 5.9 نقطة، ثم السعودية بنحو 5.3نقطة، أما الجزائر فهي تسجل المرتبة ما قبل الأخيرة 11 بنحو 3.2 نقطة تليها لبنان بـ 2.7 نقطة، بالتالي يتضح جليا أن الايرادة السياسية ورؤية الحكومة الجزائرية في التوجه نحو الإقتصاد الرقمي ليست في المستوى المطلوب مقارنة مع الدول العربية والتي هي الأخرى بعيدة عن الدول المتقدمة في الاقتصاد الرقمي.

الشكل رقم(1): مدى أهمية التوجه الرقمي في الرؤى الحكومية لسنة 2021

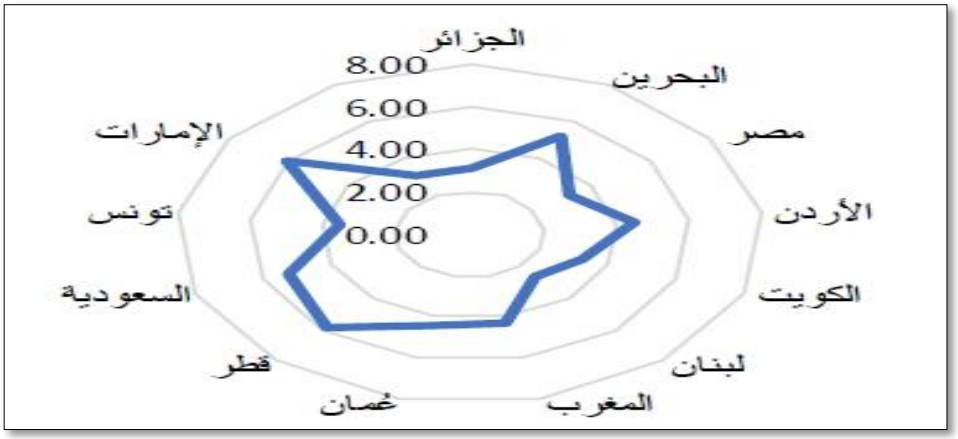

المصدر: (هبة و قعلول، 2021، صفحة 19)

8-4 مؤشر الأنترنت الشامل:

يعتمد مؤشر الأنترنت الشامل نهج كمي تحليلي يتعلق بالنفاذ إلى الإنترنت، وفي الحقيقة يتكون مؤشر الأنترنت من مجموعة من المؤشرات المركبة الفرعية تقاس باستخدام مؤشرات عالمية قياسية، يشمل المؤشر دراسة 100 بلد من مختلف القارات كما يضم 11 دولة عربية، (الأمم المتحدة الاسكوا، 2019، صفحة 127) بالتالي سنعرض مختلف أبعاد المؤشر حول الجزائر حسب سنة 2019.

الجدول رقم(6) : تصنيف الجزائر عربيا ودوليا وفق مؤشر شمول الأنترنت

أبعاد المؤشر	التصنيف العربي	التصنيف الدولي
توفر إمكانية النفاذ للأنترنت	10	67
يُسر التكلفة	06	66
الملائمة (المحتوى المحلي والملائم)	11	92
الجاهزية	09	80

المصدر: (الأمم المتحدة الاسكوا، 2019، الصفحات 128-131)

للأسف تذللت الجزائر المرتبة 10 عربيا والمرتبة 73 دوليا في مؤشر الأنترنت الشامل، ونلاحظ أنها أيضا كانت في المرتبة 10 عربيا في قدرة توفير خدمات النفاذ للأنترنت، كما يشمل هذا البعد درجة استخدام الانترنت والجودة والبنية الأساسية والكهرباء، كما يشير بعد المؤشر في يُسر التكلفة إلى تكلفة النفاذ نسبة إلى الدخل ومستوى المنافسة في سوق الإنترنت ونذكر هنا أنا تونس تصدرت المرتبة الثانية عربيا و45 دوليا بالنسبة ليسر تكلفة الأنترنت، يشير قياس الملائمة إلى وجود ومدى محتوى اللغة المحلية والموضوعات الملائمة في ذلك المحتوى،

للأسف تذللت المرتبة الأخيرة بين 11 دولة عربية مدروسة، كما يشير قياس الجاهزية إلى القدرة على النفاذ إلى الإنترنت والإلمام باستخدام الشبكة والمهارات والقبول الثقافي والثقة والدعم السياسي، الذي يشير إلى ضعف الجاهزية إذ أن الجزائر في المرتبة 09 عربيا و80 دوليا بين 100 دولة.

الخلاصة:

نستخلص مما سبق أن الاقتصاد الجديد أ وما يدعى بالاقتصاد الرقمي اقتصادا لا يعترف بالحدود الجغرافية للدول، لأنه يعتمد الوسائل التكنولوجية المتطورة التي ألغت بدورها كل الحواجز والقيود، وسهلت التعاملات بين مختلف الأطراف، بالتالي حاولت الجزائر الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، من أجل اللحاق بمصاف الدول الكبرى، ويلمس ذلك من خلال مختلف الجهود المبذولة لإرساء معالم الاقتصاد الرقمي في الجزائر بواسطة سن مختلف القوانين والتشريعات وكذا ترقية الخدمة العمومية وجعلها رقمية قدر الإمكان، مع نشر الرقمنة على أغلب القطاعات، وعليه يتضح أن الدولة الجزائرية توصلت من خلال تجربتها الرقمية إلى عدت نتائج نوجزها في النقاط التالية:

- حققت الجزائر نتائج معتبرة من حيث كثافة الاتصال وعدد مستخدمي الأنترنت أكثر من 57% سنة2021، لكن تبقى نسبة ضئيلة مقارنة مع بعض الدول العربية، كما أنها تتذلل المرتبة ماقبل الأخيرة بين 11 دولة عربية في تصنيف مؤشر النفاذ إلى الأنترنت مقابل المرتبة 67 عالميا؛

- تمكنت الدولة الجزائرية من توفير خدمات الدفع الالكترونية في الكثير من القطاعات وهو جيد كبداية منذ سنة 2016، إلا أن الدولة لم تبلغ مستوى نضوج خدماتها الالكترونية والنقالة إذ بلغت نسبة مؤشر النضوج 34.7% بالتالي كانت في المرتبة الثامنة إقليميا سنة 2021؛

- قلصت رقمنة الخدمة العمومية كلا من الوقت والتكلفة بالإضافة إلى بساطة الإجراءات على المواطن الجزائري وعليه تم إنجاز 15 مليون و720 ألف جواز سفر بيومتري في سنة 2020، كما تم إنجاز وتسليم "21 مليون و800 ألف" بطاقة تعريف وطنية بيومترية من نفس السنة؛

- تجسيد المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتعليم العالي لسنة 2020 الذي يدعم عدة أنظمة للتوجه الرقمي وحقق نتائج لبأس بها في ظل الوباء المنتشر كوفيد19، حيث تم تجديد المحتوى البيداغوجي ورقمنتهو البدأ في استخدام التعليم عن بعد؛

- تحقيق قفزة نوعية في مجال البريد السريع، إذ قفز متعامل " البريد السريع" ، وهو فرع من فروع مؤسسة بريد الجزائر"من المرتبة 41 سنة 2019 إلى المرتبة 16 عالميا سنة 2020.

- لم ترتقي الجزائر في ترتيبها وفق مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020 حتى مع الدول المجاورة التي هي متأخرة في هذا المجال عن الدول المتطورة.

- تسجل الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة 11 بنحو 3.2 نقطة تليها لبنان بـ 2.7 نقطة في مؤشر مدى أهمية التوجه الرقمي في رؤية الحكومة الجزائرية، بالتالي يتضح جليا أن الايرادة السياسية ورؤية الحكومة الجزائرية في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي ليست في المستوى المطلوب مقارنة مع الدول العربية.

وعليه رغم أن الدولة الجزائرية حققت نتائج جيدة في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي، إلا أنه لا بد من معالجة النقائص والعراقيل التي تواجهها، وعليه نورد أهم الاقتراحات التالية:

- زيادة العمل على تطوير رقمنة الخدمة العمومية خاصة رقمنة كل الملفات الإدارية والمالية وبشكل آمن الكترونيا لمحاربة الفساد الإداري مع ضبطها وفق قوانين صارمة ومناسبة؛

- عصرنة وسائل الدفع الالكترونية لتكوين بيئة رقمية قوية تسهل المعاملات وتعزز الاقتصاد؛

- تعزيز البنية التحتية للاقتصاد الرقمي من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأنترنت والبحث والتطوير والحكومة الالكترونية.

- لابد من العمل على بناء إقتصاد رقمي وفق إيرادة سياسية ممنهجة تحمل رؤية إستراتيجية بعيدة المدى.

آفاق الدراسة:

- تشخيص العوامل المؤثرة على الإدارة الالكترونية لتحقيق الاقتصاد الرقمي بالجزائر؛

- دراسة وتحليل مدى استعداد الجزائر للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع:

أحمد أحميداتوا. (2020). سياسة الرقمنة في التعليم العالي والبحث العلمي. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، عدد خاص(المجلد57)، 226.

آسيا يلس، وياسين علال. (2019). رقمنة السجل التجاري لارساء بيئة تجارية إلكترونية. ندوة علمية حول السجل التجاري الاكتروني بين مقتضيات التجارة الاكترونية ومتطلبات العصرنة (صفحة 74). كلية الحقوق والعلوم الانسانية: جامعة 8 ماي 1954.

الأمم المتحدة الاسكوا. (2019). تقرير التنمية الرقمية العربية 2019. بيروت: الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة الاسكوا. (2021). مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالةّ GEMS. تاريخ الاسترداد 24 07, 2022، من :

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/gems-maturity-index-2021-arabic_1.pdf

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2014). القانون رقم 08/14 المتعلق بالحالة المدنية. الجريدة الرسمية، 49.

بختة بطاهر. (2019). توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه -فلسطين- امارات- السعودية- الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد03(العدد01)، 147.

بريد الجزائر. (2021). الدفع الالكتروني. تاريخ الاسترداد 22 04, 2021، من البطاقة الذهبية: https://edcarte.poste.dz/ar/terms.html

بوطرفة عواطف، وعقابي أمال. (2021). بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي. مجلة أبحاث، المجلد6(العدد1)، 434.

تجمع النقد الآلي. (2021). نشاط الدفع على الانترنت. تاريخ الاسترداد 17 09, 2021، من https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous

جلوريا إيفانز. (2007). الحكومة الإلكترونية. القاهرة: ترجمة دار الفاروق.

ربحي مصطفى عليان. (2010). إقتصاد المعلومات. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عامر بوعكاز، وأحمد ضيف. (2019). نحو بناء اقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر: تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة. (جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المحرر) مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد9(العدد16)، 138-137.

عباس لحمر، وعمار طهرات. (2018). واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد. مجلة الاقتصاد والمالية، 04(01)، 43.

عبد المنعم هبة، وسفيان قعلول. (2021). نحو بناء مؤشر مركب لرصد الاقتصاد الوطني في الدول العربية. صندوق النقد العربي، 1-40.

مصطفى يوسف الكافي. (2016). الاقتصاد الرقمي. سوريا: دار رسلان.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة. (2020). مؤشر المعرفة العالمي. دبي - الامارات العربية المتحدة: دار الغرير للطباعة والنشر.

وزارة البريد والاتصال السلكية واللاسلكية. (2020). تقرير التنمية لسوق الهاتف والانترنت في الجزائر. تاريخ الاسترداد 12 07, 2021، من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: https://www.mpt.gov.dz/ar/content/indicateurs

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2021). ملخص حصيلة انجاز نشاطات القطاع لسنة 2020. الجزائر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وزارة التربية الوطنية. (2020). موقع الرقمنة لوزارة التربية الوطنية. تاريخ الاسترداد 21 04, 2021، من https://www.e-onec.com

وكالة الأنباء الجزائرية. (2019). تاريخ الاسترداد 15 04, 2021، من صحة علوم وتكنولوجيا:

https://www.aps.dz/ar/algerie/78609-14-16
Algérie poste. (2022, 01 17). Service Paiement MOBILE Barid Pay. Consulté le 06 08, 2022, sur poste.dz: https://www.poste.dz/services/corporate/Baridi_pay_cor
Banque Nationale d'Algérie. (2022, 03 04). BNA. Consulté le 07 14, 2022, sur WIMPAY-BNA: https://www.bna.dz/fr/banque-a-distance/wimpay-bna.html
ITU. (2022, 03 15). AFRICA 2021 POPULATION AND INTERNET USERS STATISTICS. Retrieved 07 10, 2022, from internetworldstats: https://www.internetworldstats.com/stats1.htm
United Nations. (2021, 09 05). E-Government Development Index. Retrieved 08 21, 2021, from United Nations: https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria

References

Mustafa Youssef, Al-Kafi, Digital Economy, (2016), Syria, Dar Raslan
Elayan, Mustafa Rebhi, Information Economy, (2010), Jordan, Dar Al-Safaa for Publishing and Distribution.
Taher, Bakhta, Trends of the digital economy in the Arab countries in light of their desire to implement it - Palestine - Emirates - Saudi Arabia - Algeria, (2019), Al-Muntada Magazine for Economic Studies and Research, Issue 01.
Lahmar Abbas, Tahrat Ammar, The reality of information and communication technology in Algeria and ways of integrating it into the new economy, (2018), Journal of Economics and Finance, Volume 04, Number 01.
Awatif Boutarfa, Amal Eqabi, The Fingerprint of Digitization on the Interface of Higher Education and Scientific Research,(2021), Research Journal,Volume 06, Issue 01.
Bouakaz Amer, Dhaif Ahmed, Towards building a digital economy by activating electronic banking in Algeria: an analysis of reality and prospects with reference to the case of Algeria, (2019), Strategy and Development Magazine, Volume 09, Number 02.
Elias Asia, Allal Yassin, Digitization of the commercial register to establish an electronic commercial environment, 02/26/2019, a scientific symposium on the electronic commercial register between the requirements of electronic commerce and the requirements of modernity, Faculty of Law and Human Sciences - University of May 8, 1954.
Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, Law No. 08/14 on Civil Status, (2014), Algeria, Vol. 49, No. 01.
Heba Abdel Moneim, Qalloul Sufyan, Towards Building a Composite Index to Monitor the Digital Economy in the Arab Countries, (2021), Arab Monetary Fund, United Arab Emirates.
Mohammed bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation, Arab Knowledge Index, (2020), Dubai, Al Ghurair House for Printing and Publishing.

Ministry of Post and Telecommunications, summary of the outcome of the sector's activities, (2020), Algeria.

United Nations ESCWA, Arab Digital Development Report, (2019), Beirut.

Algeria Post, electronic payment, (2021), available at the following website: https://edcarte.poste.dz/ar/terms.html, viewed on 04/22/2022.

Automated cash pool, online payment activity, available on the following website https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous, accessed on 07/24/2022.

Algerian News Agency, Health Sciences and Technology, (2019), available at the following website: https://www.aps.dz/ar/algerie/78609-14-16 , accessed on 04/15/ 2022

The Ministry of National Education, the digitization site of the Ministry of National Education, (2020), available at the following website:

https://www.e-onec.com , accessed on 04/21/2022

ITU, Africa 2021 population and internet users statistics, (2021), available on the site: https://www.internetworldstats.com/stats1.htm consulted on 05/09/2022

Algérie poste. (2022, 01 17). Service Paiement MOBILE Barid Pay. Consulté le 06 08, 2022, sur poste.dz: https://www.poste.dz/services/corporate/Baridi_pay_cor

Banque Nationale d'Algérie. (2022, 03 04). BNA. Consulté le 07 14, 2022, sur WIMPAY-BNA: https://www.bna.dz/fr/banque-a-distance/wimpay-bna.html

ITU. (2022, 03 15). AFRICA 2021 POPULATION AND INTERNET USERS STATISTICS. Retrieved 07 10, 2022, from internetworldstats: https://www.internetworldstats.com/stats1.htm

United Nations. (2021, 09 05). E-Government Development Index. Retrieved 08 21, 2021.